

Distr.: General
8 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان

الأفريقية الخارجة من النزاع

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو

موجز

يقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي استجابة لقراره ١٧/٢٠٠٧ الذي مدّد المجلس فيه ولاية الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو حتى انعقاد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨. ويقدم التقرير لمحة عامة عن عمل الفريق منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢، ويسلط الضوء على إنجازاته الرئيسية وتوصياته الأساسية، ويخلص إلى بعض الملاحظات عن غينيا - بيساو يعتقد الفريق أنها قد تكون مفيدة للجنة بناء السلام. ويوصي الفريق بإنهاء ولايته عند انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٨.



أولاً - مقدمة

١ - أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠٠٢ إطاراً لأفرقة استشارية مخصصة معنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من النزاع بهدف تقييم الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لتلك البلدان ووضع برنامج دعم طويل الأجل يبدأ بإدراج أنشطة الإغاثة ضمن العملية الإنمائية وكان المجلس وقتئذ يستجيب لطلب قدمته الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٥٥ بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٢ - وبناء على ذلك الطلب أنشأ المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (المقرر ٣٠٤/٢٠٠٢) الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو كأول حالة تجريبية. وتضمن أعضاء الفريق الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا (كرئيس للفريق) والبرازيل وغينيا - بيساو وهولندا والبرتغال. وشارك في أعمال الفريق أيضاً رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا.

٣ - وقام الفريق، منذ إنشائه، بثلاث زيارات إلى غينيا - بيساو، منها بعثتان مشتركتان مع مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، واستقبل في نيويورك في ست مناسبات أعضاء مجلس الوزراء وموظفين حكوميين كباراً آخرين، بحيث كان استقباله للرئيس المؤقت ولرئيس الوزراء مرتين لكل منهما. وقابل رئيس الفريق أيضاً مرتين عدداً من أعضاء مجلس الوزراء خارج نيويورك (في لشبونة وجنيف خلال اجتماعات الجهات المانحة). واستفاد الفريق من الاجتماعات الإعلامية المنتظمة والتفاعل مع إدارة الشؤون السياسية، بما فيها اجتماعاته مع مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي. واجتمع الفريق بصورة دورية مع أعضاء مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو ومع ممثلي البلدان المجاورة، ونشط في دعوة المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام لذلك البلد وتقديم الموارد له، مستهدفاً على وجه الخصوص الجهات المانحة الجديدة سعياً منه إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، وشجّع البلد بشأن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يجريها.

٤ - وإقراراً بالقيود التي ينطوي عليها هيكل الفريق وولايته، دعا الفريق في تقريره الأخيرين (E/2006/8 و E/2007/57) المجلس إلى النظر، بناء على طلب من غينيا - بيساو، في التوصية بوضع البلد على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تقدم رئيس وزراء غينيا - بيساو بطلب رسمي لوضع البلد على جدول أعمال اللجنة. واضطلع رئيس الفريق، دوميساني كومالو، وهو من جنوب أفريقيا، بدور رئيسي في رعاية

المفاوضات بشأن هذه المسألة عبر مجلس الأمن بصفته المزدوجة كرئيس للفريق وعضو في المجلس. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وافق مجلس الأمن على تأييد إدراج غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وافقت اللجنة على ذلك وشكلت فريقاً معنياً بالاجتماع القطري المخصص لغينيا - بيساو برئاسة الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة. ويرحب الفريق بأن تنظر لجنة بناء السلام في حالة غينيا - بيساو ويوصي بأن يُنهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولايته.

٥ - ويستعرض هذا التقرير، الذي أعد استجابة للقرار ١٧/٢٠٠٧، إنجازات الفريق ويسلط الضوء على بعض توصياته الرئيسية التي يعتقد الفريق أنها لا تزال مهمة، ويخلص إلى بعض الملاحظات التي قد تكون مفيدة للجنة بناء السلام، عند نظرها في حالة غينيا - بيساو على وجه الخصوص.

ثانياً - الإنجازات الرئيسية

٦ - يجب استعراض إنجازات الفريق على خلفية الحالة التي كانت سائدة في البلد لدى زيارة الفريق الأولى إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. فقد كانت الأوضاع تتدهور بسرعة بسبب حكم كومبا يالا، أول رئيس منتخب في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وهو حكم كان مشوباً بالخلافات، وبسبب الإدارة الاقتصادية الفاشلة لمؤسسات الدولة، والمسائل غير المحسومة بشأن دور المؤسسة العسكرية في الدولة وغياب النظام القضائي الفاعل، وانعدام الفصل الواضح بين السلطات فيما بين مؤسسات الدولة الرئيسية، بما فيها الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي. واتسمت تلك الفترة أيضاً بعدم استقرار مؤسسي كبير، مع كثرة تغيير الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين في الحكومة. وكان النمو الاقتصادي قد انخفض بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ نتيجة لعاملين هما: الانخفاض الحاد في إنتاج جوز الكاجو وسعره في الأسواق الدولية، وفقدان نسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي ترد من الجهات التي تقدم منحاً ثنائية ومتعددة الأطراف إثر القرار الذي اتخذته صندوق النقد الدولي بتعليق نشاط مرفقه المخصص للحد من الفقر وتحقيق النمو في أيار/مايو ٢٠٠١. وترتبت على الحكومة متأخرات كبيرة تجاه موظفي الخدمة المدنية والعسكريين والقطاع الخاص وانقطع دفع الرواتب لمدة ٤ أو ٥ أشهر. وكانت هذه التطورات تحدث بالتزامن مع حركة انفصالية حديثة على الحدود الشمالية للبلد واضطرابات سياسية وحرب أهلية في المنطقة دون الإقليمية. وكانت هناك مؤشرات على أن البلد قد يتزلزل بسهولة نحو نزاع عنيف.

٧ - وعلى تلك الخلفية، اتخذ الفريق قراراً استراتيجياً بمساعدة البلد على مواجهة أزمته قصيرة الأجل مع سد احتياجاته على الأجل الطويل في الوقت نفسه. ولمعالجة شواغل الجهات المانحة بخصوص العجز في الإدارة الاقتصادية والسياسية، واستعادة ثقة المانحين، أوصى الفريق بإنشاء شراكة على شكل تعاهد بين السلطات في غينيا - بيساو والمجتمع الدولي. ويقضي أحد عناصر ذلك التعاهد بموافقة حكومة غينيا - بيساو على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي، ولا سيما عن طريق سن الدستور؛ وانتخاب رئيس للمحكمة العليا ونائب له؛ وتمكين الفريق الوزاري بطريقة تمنح أعضائه قدراً من الاستقرار والاستمرارية في صياغة استراتيجية إنمائية طويلة الأجل. ويوافق شركاء غينيا - بيساو، في المقابل، على تقديم دعم مالي طارئ، ومساعدة تقنية وبناء القدرات ومساعدة للتحضير لانتخابات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وأشكال أخرى من المساعدة الإنمائية.

٨ - وتبلور نهج الشراكة هذا في إنشاء صندوق مؤقت لإدارة الطوارئ الاقتصادية في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد مكّن الصندوق، الذي كان تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكومة من تسديد النفقات المتكررة، من قبيل المرتبات، واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ أنشطة الإدارة العامة الأساسية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تحقق أحد شروط التعاهد الأساسية بانتخاب رئيس للمحكمة العليا ونائب له. ومع أن صندوق إدارة الطوارئ الاقتصادية لم يحصل أبداً على تمويل كامل، فقد كان خطوة مؤقتة هامة في فترة عصيبة نتيجة للعملية الانتقالية، كانت الحكومة خلالها أحوج ما تكون لاحتواء توترات اجتماعية كان من المحتمل أن تتفاقم.

٩ - ويتمثل النجاح المهم الآخر الذي حققه الفريق في قدرته على العمل عن كثب مع مؤسسات بريتون وودز، وخصوصاً مع صندوق النقد الدولي. فقد لقيت استقبالاً حسناً دعوة الصندوق إلى اتباع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز نهجاً شاملاً ومتسقاً، ولا سيما دعوته إلى ترسيخ المرونة والابتكار في تصميم برامج الاقتصاد الكلي نظراً لضرورة التكيف مع التعقيدات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع، ويرى الفريق أن تلك التوصية ودعوته إلى استئناف تنفيذ برنامج من أجل غينيا - بيساو ساهما في اتخاذ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قراراً باستئناف منح البلد مساعدة طارئة بعد انتهاء النزاع.

١٠ - ويتمثل إنجاز هام من إنجازات الفريق، وإن كان إنجازاً ملموساً بدرجة أقل، في إصرار الفريق على أن الفصل التقليدي، الذي كان سائداً في الأمم المتحدة لسنوات عديدة، بين المسائل الأمنية والسياسية من جهة والمسائل الاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى لا يمكن استمراره لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية. ومن هذا المنطلق

لم يحجم الفريق عن أن يُعالج في توصياته المسائل المتعلقة بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان. وفي الواقع، اضطلع الفريق، بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الأولى التي أقرت بهذا النهج تماماً ورشحته، بدور هام في تعزيز فكرة دمج تلك الأبعاد الثلاثة كوسيلة لتوطيد السلام في حالات ما بعد النزاع. وقد أرسيت تلك الفكرة الأساس لإنشاء لجنة بناء السلام.

١١ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الفريق قد عمل عن كثب مع مجلس الأمن. وبما أن غينيا - بيساو كانت على جدول أعمال مجلس الأمن عند إنشاء الفريق، فقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة الفريق العامل المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها للمشاركة في أعمال الفريق الاستشاري. وإقراراً بقيمة هذا النوع من التعاون، وكجزء من محاولة التشجيع على اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه لبناء السلام، فقد تعاون الفريقان تعاوناً وثيقاً وشارك رئيس الفريق العامل المخصص مشاركة نشطة في المداولات.

١٢ - وعلاوة على ذلك، قام الفريق الاستشاري ببعثتين مشتركتين مع مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان الهدف الرئيسي من البعثتين هو تشجيع الحوار مع سلطات غينيا - بيساو بهدف تحقيق تفاهم أفضل بين السلطات وشركاء البلد. واستغل الفريق البعثتين للضغط من أجل وجود فهم أوسع لدور التنمية في منع النزاعات وبناء السلام، وقدم بصورة غير رسمية مقترحات لإدراجها في تقرير المجلس عن البعثتين. وكانت أيضاً لعضوية البرازيل وجنوب أفريقيا في كل من الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو ومجلس الأمن في مراحل مختلفة من ولاية الفريق فائدة كجسر هام للتواصل بين الطرفين، بحيث كان كل طرف يدعم ويشري الطرف الآخر في المناقشات في الفريق وفي المجلس بشأن استراتيجيات تعزيز السلام والتنمية في غينيا - بيساو.

ثالثاً - التوصيات الرئيسية

١٣ - قدم الفريق في تقريره الأول (E/2003/8) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ سلسلة من التوصيات القصيرة والطويلة الأجل الموجهة إلى حكومة غينيا - بيساو والجهات المانحة والمجتمع الدولي. بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وقدم عدداً من التوصيات الأخرى في تقاريره اللاحقة إلى المجلس استجابة لتطورات الأوضاع في البلد. وتناولت تلك التوصيات طائفة من مسائل حقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني، والحكم السياسي، والإدارة الاقتصادية والمالية، وإصلاح الخدمة المدنية، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المادية وإعادة بنائها، والمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات، وتنويع قطاع الإنتاج، والأمن الغذائي، وتخفيف الدين، والتعليم والصحة، والاستثمار، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتعميم

مراعاة المنظور الجنساني، والاتساق والتنسيق العامين بين الجهات المانحة، وتعزيز آليات التنسيق الخاصة بالأمم المتحدة. وقد جرى تنفيذ بعض تلك التوصيات، بينما بقيت أخرى دون تنفيذ^(١).

١٤ - ونظراً لحالة عدم الاستقرار التي سادت في غينيا - بيساو لفترة ما، انصب اهتمام المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على حل المشكلات الآنية، وخصوصاً دفع التأخرات والمرتبات. ونتيجة لذلك، حتى التوصيات الأخرى القصيرة الأجل، من قبيل تمويل مشاريع الأثر السريع المدرة للدخل ووضع خطة مساعدة تقنية شاملة لبناء القدرات، لم تلق المستوى ذاته من الاهتمام ولم تنفذ. ويوصي الفريق بقوة بأن تراعي لجنة بناء السلام تلك التوصيات في الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام التي يجري حالياً تصميمها. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات، فإن الترتيبات فيما بين بلدان الجنوب والترتيبات الثلاثية التي تشرك البلدان المجاورة ستمثل إطاراً مناسباً لتقديم الدعم لغينيا - بيساو.

١٥ - وكان الفريق قد دعا في تقريره الأول المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة النظر، حسب الاقتضاء، في سياستها الوطنية للأمن الغذائي، بهدف سد الثغرات وتحديد العقبات وإزالتها واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حصول السكان على الغذاء الكافي. ويكرر الفريق الإعراب عن تأييده لتلك التوصية، خصوصاً على ضوء عدم تحسّن حالة الأمن الغذائي للبلد تحسناً كبيراً منذ زيارة الفريق الأولى، وعلى ضوء استمرار مواجهة السكان، في الريف والمدن، حالات عجز كبيرة في الأغذية تتكرر بصورة منتظمة. ونظراً للارتفاع الحاد الحالي في أسعار الأغذية ولهيكلة اقتصاد غينيا - بيساو، الذي يعتمد إلى حد كبير على أسعار السلع العالمية وعلى حالة الطقس، من المتوقع أيضاً أن يشهد البلد حالات عجز شديد في الأغذية هذا العام. وبما أنه بلد خارج من نزاع ويعاني من معدل بطالة مرتفع وحالة فقر مدقع، من الضروري أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً لإزالة أية أسباب محتملة للاضطراب أو للعنف فيه.

١٦ - ويشدد الفريق على أهمية بعض التوصيات الطويلة الأجل التي دأب الفريق على طرحها في تقاريره. فمنذ التقرير الأول للفريق وحتى تقريره السابق (E/2007/57) وهو يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة غينيا - بيساو على صياغة استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي وتنفيذها كوسيلة لتوفير مصادر جديدة للنمو وفرص العمل. ويمكن أن تبدأ الاستراتيجية بإعطاء قيمة إضافية إلى جوز الكاجو، وتوسيع نطاق الصادرات الزراعية، بما فيها الأرز، وتنمية مصائد الأسماك والقطاعات الفرعية للحراثة والمرحلة الأولى من صناعة السياحة.

(١) للاطلاع على تفاصيل عن التوصيات التي جرى تنفيذها، انظر E/2005/70.

وتوجد لدى البلد أيضاً إمكانات كبيرة في مجال البوكسيت والفوسفات وكذلك الذهب والماس. وتجري حالياً أعمال تنقيب عن النفط في عرض البحر.

١٧ - ويتطلب تنويع اقتصاد غينيا - بيساو تقديم دعم يوجه بعناية إلى إعادة تأهيل وإعادة بناء الهياكل الأساسية الهامة ولا سيما في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. وإضافة إلى تحديد تلك المتطلبات الأساسية، دعا الفريق أيضاً الحكومة إلى تسريع جهودها، بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية، لتعزيز النظام المصرفي ووضع تشريعات مناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة. ويقر الفريق بالتقدم المحرز في هذا الصدد. ولا يزال الفريق يرى أن بناء السلام أمر صعب وقد يكون مستحيلاً ما لم يركز على قاعدة اقتصادية صلبة. ولهذا السبب، فإن الفريق مقتنع بأن استثمارات بسيطة في قطاعات رئيسية قد تشكل محفزاً هاماً لإعادة تدوير عجلة الاقتصاد وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية والسلام المستدامين.

١٨ - وقد دأب الفريق على الدعوة إلى إيلاء اهتمام أكبر لمسألة إصلاح قطاع الأمن. ففي تقريره الأول، أشار الفريق، علاوة على توجيهه الانتباه إلى ظروف الخدمة السيئة في المؤسسة العسكرية، إلى الانقسام العرقي المتنامي داخل تلك المؤسسة وإلى توافر الأسلحة الصغيرة. وحث الفريق، في تقاريره الأربعة الأخيرة^(٢)، على تقديم دعم دولي لتنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة للقوات المسلحة على أساس أن ذلك سيعالج أحد الأسباب الهيكلية الرئيسية للتراع في غينيا - بيساو، وأنه أمر حاسم لمنع الانتكاس. وانعدام التقدم في هذا المجال سيظل يساهم في عدم الاستقرار والقلق السياسيين وسيمنع دخول الاستثمارات والمساعدة الإنمائية الرسمية، وهما أمران أساسيان لتنمية البلد.

١٩ - ويؤمن الفريق أيضاً بضرورة وجود التزام وتفاعل قويين مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي قد اضطلعت، كما ورد في تقارير سابقة، بدور هام في وقف التدهور السياسي والمالي في غينيا - بيساو. ومع ذلك، ونظراً لمحدودية الوقت والاعتمادات المالية، لم يدخل الفريق في عملية منهجية لتبادل الآراء مع منظمات من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وإجراء مشاورات منهجية بدرجة أكبر مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الإقليمية، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، قد يعزز مساهمة لجنة بناء السلام. ويعتقد الفريق أيضاً أن زيادة التفاعل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا قد يكون قيماً أيضاً.

(٢) E/2005/8، و E/2005/70، و E/2006/8، و E/2007/57.

رابعاً - الاستنتاجات

٢٠ - لا تزال غينيا - بيساو تواجه تحديات خطيرة، أحدثها هو استخدام أراضيها كنقطة عبور لتهرب المخدرات. وقد أعرب الفريق في تقريره الأخير عن قلقه من أن يؤدي هذا التطور مع ما يرافقه من أنشطة إجرامية إلى زيادة تفويض الدولة وإضعافها، ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة البلد على التصدي لذلك التحدي الجديد. ومن المهم عندما يشرع المجتمع الدولي في ذلك، أن يسلم بأن هذه الأزمة الجديدة هي عرض من أعراض الفشل في معالجة الأسباب الهيكلية للتزاع، التي تعود في جانب كبير منها إلى حالة الفقر المتفشية في البلد. ولن تنجح الجهود المبذولة لمعالجة هذا البلاء إلا إذا اقتنع أفراد شعب غينيا - بيساو بأنهم سيقطفون ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - أما على المدى القصير، فيمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للبلد من خلال توفير موارد مناسبة يمكن التنبؤ بها لكفالة تقديم الخدمات الأساسية ولضمان الحد الأدنى من أداء الدولة لعملها. وتسديد التعهدات المالية، التي قدمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أثناء مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين، من شأنه أن يساعد الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي وعلى كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ضعف الأداء وتراجع مساعدات المانحين. وكما ذكر الفريق في العديد من تقاريره، فإن غينيا - بيساو تواجه تحديات مترامنة هي أن تقوم بتسيير أمور الدولة في الوقت الذي تبني فيه مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات اللازمة لإدارة الحكم بصورة فعالة. وفي الوقت ذاته، يواجه البلد التحديات العادية المتمثلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع القيام بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق المصالحة بأسلوب يراعي حالة التزاع. وتتطلب هذه التحديات الفريدة وجود آليات تمويل مرنة واهتمام مستمر من جانب الجهات المانحة.

٢٢ - وقد ترغب لجنة بناء السلام في أن تنظر في عمل الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو وأن تستفيد من دروس هذه التجربة، بما فيها (أ) ضرورة وجود آليات مناسبة لتعبئة الجهات المانحة والتشجيع على تحويل التعهدات إلى مبالغ تصرف في حينه وبطريقة يمكن التنبؤ بها (كفالة "فعالية المنح")؛ (ب) أهمية عدم التوقف عند مسألة حل المشاكل الآنية في البلدان المعنية بل الذهاب أبعد من ذلك من خلال البدء أولاً بتحديد رؤية بشأن إعادة التأهيل والدعم ذات أجل أطول؛ (ج) ضرورة استمرار الالتزام على الأجل الطويل، حتى إذا أفضت الحالة السياسية (كالعملية الانتخابية على سبيل المثال) إلى اتباع نهج "التريث والتربح" وهو ما يحدث عادة؛ (د) الاستفادة بصورة جيدة من

أعمال كيانات الأمم المتحدة لتكون مكتملة للنهج السياسي للهيئة الحكومية الدولية من خلال تقديم الدعم القوي على المستويين التقني والتشغيلي؛ (هـ) كفالة الاتصال الجيد مع الشركاء الإقليميين للبلدان المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية.

٢٣ - ويرى الفريق أنه اضطلع بدور هام في توضيح كيف يمكن للتنمية أن تدعم السلام والأمن، مكماً بذلك الأعمال الجارية في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن تعزيز مفهوم النهج المتكامل لبناء السلام. وباعتباره آلية مؤسسية تتناول هذا الرابط بصورة شاملة، وأنشأ الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو والفريق المعني ببيرووندي، منهجيات تفكير تطلعية ووضعها موضع التنفيذ مما مهد الطريق أمام لجنة بناء السلام. ويعتقد الفريق أن المجلس لا يزال لديه دور قيم يجب أن يقوم به، ولهذا السبب، حالما يجري إنهاء ولاية الفريق، قد يود المجلس واللجنة أن ينظرا في إنشاء علاقة مؤسسية مناسبة لكفالة الاتساق والتآزر فيما بين دوريهما بخصوص الإنعاش والإدماج وإعادة البناء في البلدان الخارجة من النزاع، ولا سيما في أفريقيا.